

أولويات مكافحة الفساد في منطقة شمال غرب آسيا والشرق الأوسط

التحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد¹
تقرير إقليمي مقدم إلى CoSP11

21 نوفمبر 2025

يقدم هذا التقرير منظمات المجتمع المدني من منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) التابعة للتحالف العالمي للمجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، قبل انعقاد المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف (CoSP) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). ويحدد التقرير الأولويات الإقليمية، وإدماج المجتمع المدني في تصميم السياسات والرقابة، والتوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف، استناداً إلى التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، فضلاً عن المعايير والأدلة الدولية المستخدمة على نطاق واسع.

السياق الإقليمي قبل انعقاد المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف: مخاطر الفساد والثغرات في الحوكمة

تواجه بيئة مكافحة الفساد في منطقة شمال غرب آسيا والشرق الأوسط أزمة استدامة خطيرة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني وتقلصاً في الحيز المدني.² وقد أدى محدودية الحوكمة الديمقراطية وتقييد المشاركة العامة إلى تقييد جهود المساءلة والشفافية. تكافح مجموعات مكافحة الفساد مع تعليق برامج المساعدة وتقليص التمويل بشكل حاد.³ ويضاف إلى ذلك تزايد القيود السياسية والقانونية والإدارية التي تحد من أنشطة المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال القوانين التي تلغي قدرة منظمات المجتمع المدني على رفع قضايا المصلحة العامة والملاحقات القضائية التي أجبرت المنظمات على تعليق عملياتها. (1) في جميع أنحاء المنطقة، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون بشكل متكرر للمضايقة والملاحقة القضائية والاعتقال.⁴

وتعيق هذه التحديات التشغيلية قدرة منظمات المجتمع المدني على معالجة الثغرات العميقة في الحوكمة، بما في ذلك ضعف آليات الإنفاذ ومحدودية الشفافية.⁵ ولا تزال مخاطر الفساد مرتفعة في مجالات حاسمة مثل المساعدة الإنسانية وقطاع التعدين ومبادرات إعادة الإعمار المستقبلية.¹ واستجابة لذلك، ركزت منظمات المجتمع المدني على تحسين الوصول إلى المعلومات، وتوفير بناء القدرات المستهدف في مجال الإدارة المالية والدعوة الاستراتيجية، وتوسيع الشبكات الإقليمية لتعزيز المرونة والدعوة المشتركة.² وبالتوازي مع ذلك، تعمل بعض البلدان على إدخال أنظمة منظمة لتصنيف المعلومات والحوكمة، مما يوضح كيف تعزز التحسينات الإجرائية والتكنولوجية الشفافية والامتثال. وتوفر الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي

¹ معروف باسم تحالف UNCAC.

² ائتلاف UNCAC. "الاجتماع الإقليمي الأول لمنطقة جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا في عام 2025: المجتمع المدني يواجه تحديات متزايدة وسط تخفيضات المساعدات العالمية وتغير أولويات مكافحة الفساد"، 2025. <https://uncaccoalition.org/1st-swana-regional-meeting-in-2025-civil-society-faces-mounting-challenges-amid-global-aid-cuts-and-shifting-anti-corruption-priorities>.

³ ائتلاف UNCAC. "بناء المرونة المالية: رؤى من الاجتماع الإقليمي الثاني لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2025"، 2025. <https://uncaccoalition.org/building-financial-resilience-insights-from-the-second-swana-regional-meeting-in-2025>.

⁴ CIVICUS Monitor. "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2025.

https://monitor.civicus.org/globalfindings_2024/middleeastandnorthafrica.

⁵ تحالف UNCAC. "المجتمع المدني في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط يتحد قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف لتعزيز جدول أعمال مكافحة الفساد"، 2025. <https://uncaccoalition.org/swana-civil-society-unites-ahead-of-cosp11-to-advance-anti-corruption-agenda>.

على الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال أطر عمل الحكومة المفتوحة، مثل شراكة الحكومة المفتوحة، نقاط دخول منظمة وشاملة لمواجهة تقلص الحيز المدني. وتعزز الشراكات المنسقة التي توائم مبادرات منظمات المجتمع المدني الوطنية من تأثيرات الدعوة الجماعية ومكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي.

كما تدعو منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال، وزيادة الرقابة البرلمانية على إدارة الموارد الطبيعية، وقد وقعت بعض الدول على تعهد الشفافية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،⁶، والتزمت بإشراك المجتمع المدني في عملية المراجعة.⁹

أولويات مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي

1. الوصول إلى المعلومات والحكومة المفتوحة

تدعو القرارات 1/10 و 3/10 الدول إلى ضمان وصول الجمهور الفعال إلى المعلومات.⁷ في منطقة شمال غرب آسيا والشرق الأوسط، على الرغم من أن بعض الدول قد اعتمدت قوانين الوصول إلى المعلومات (ATI)، إلا أن التنفيذ لا يزال متفاوتاً بسبب ضعف الرقابة المستقلة، ومحدودية آليات الاستئناف، وعدم كفاية الضمانات اللازمة للضرورة والتناسب والكشف عن المصلحة العامة.⁸

ينبغي على الدول اعتماد وتنفيذ قوانين شاملة للوصول إلى المعلومات تضمن الكشف الكامل، وتعزز الرقابة المستقلة، وتدمج ضمانات الضرورة والتناسب، وتوفر آليات استئناف قوية. ينبغي نشر مجموعات البيانات عالية القيمة، بما في ذلك الميزانيات والإنفاق والعقود والضغط السياسي والتمويل السياسي والكشف عن الأصول، بشكل استباقي في صيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آلياً لتمكين الجمهور من المراقبة والتحليل والمشاركة في عمليات الحوكمة، بما يتماشى مع المادتين 10 و 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. مشتريات عامة مفتوحة وعادلة وخاضعة للمساءلة

تمثل المشتريات العامة حصة كبيرة من الإنفاق العام في منطقة شمال غرب آسيا والشرق الأوسط (SWANA)،⁹ ويشير المجتمع المدني باستمرار إلى أنها تشكل مصدر قلق كبير في مجال مكافحة الفساد. ولا تزال الشفافية محدودة، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى معلومات المشتريات.¹⁰ وغالباً ما تعمل الشركات المملوكة للدولة، باعتبارها من كبار المشتريين، خارج نطاق قواعد المشتريات العامة الواضحة، مما يخلق مخاطر إضافية للفساد.¹¹

⁶ تحالف UNCAC. "تعهد الشفافية"، <https://uncaccoalition.org/uncac-review/transparency-pledge>

⁷ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القرارات 1/10 و 3/10". تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2025. <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/COSP/session10-resolutions.html> <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Res.10-3>

⁸ المادة 19. "يوم الحق في المعرفة: التقدم المحرز في الوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرغم من التحديات"، 2024. <https://www.article19.org/resources/right-to-know-day-progress-on-access-to-information-in-the-mena-region-despite-challenges>

⁹ البنك الدولي. "دفع عجلة الاستدامة: خارطة طريق البنك الدولي للمشتريات العامة الخضراء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2024. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6b3c0248bc9617882434d7eb9a573031-related/Session-8-JOCELYNE-JABBOUR.pdf/0350012024>

¹⁰ تحالف UNCAC. "المجتمع المدني في منطقة جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا يتحد قبل انعقاد CoSP11 لتعزيز أجندة مكافحة الفساد"، 2025. <https://uncaccoalition.org/swana-civil-society-unites-ahead-of-cosp11-to-advance-anti-corruption-agenda>

¹¹ البنك الدولي. "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أنشطة المشتريات في الشركات المملوكة للدولة تحتاج إلى مزيد من الشفافية"، 2023. <https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/mena-procurement-activities-state-owned-enterprises-need-be-more-transparent>

ينبغي على دول منطقة جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) ما يلي:

- توحيد إجراءات المشتريات ونشر معلومات شاملة عن المشتريات فيما يتعلق بالتخطيط والمناقصات ومنح العقود وتنفيذها، بما يتماشى مع المادتين 9 و 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقرارين 6/10 و 9/10.
- اعتماد معيار بيانات التعاقد المفتوح وتوسيع نطاق بنيتها التحتية لتمكين الشفافية الكاملة ومراقبة المشاريع الكبرى.
- تعزيز الرقابة داخل سلطات المشتريات لرصد المخالفات وضمان التنفيذ السليم وتحسين آليات الانتصاف.

1312

3. شفافية الملكية الفعلية

ينبغي للدول إنشاء سجلات مركزية ومنظمة وقابلة للتشغيل البيئي تحتوي على تفاصيل كافية عن المالكين النهائيين، مع إتاحة الوصول للجمهور على أساس المخاطر والتحقق القوي. وينبغي ربط قواعد بيانات الملكية الفعلية والمشتريات للكشف عن تضارب المصالح والأنشطة غير المشروعة.¹⁴

4. حماية المبلغين

ينبغي للدول أن تعتمد وتنفذ أطر عمل شاملة لحماية المبلغين تتماشى مع المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقرار 8/10.¹⁵ ويشمل ذلك قنوات إبلاغ آمنة ومجهولة الهوية، وضمان السرية، والحماية من الانتقام، والمتابعة الفعالة من قبل هيئات الرقابة المستقلة. وينبغي أن تشمل الحماية كلا من القطاعين العام والخاص وأن تتيح الكشف عن المعلومات التي تهم المصلحة العامة. ويمكن أن يؤدي تعزيز التنسيق الإقليمي وتبادل الخبرات إلى سد الثغرات الناجمة عن تجزئة النظم الوطنية وتحسين الإبلاغ والرقابة عبر الحدود. وقد أبرزت المناقشات التي دارت في المنتدى العربي الثاني في العراق أهمية تعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات.¹⁶

5. تمويل سياسي شفاف وخاضع للمساءلة

يجب على دول منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط أن تنفذ الإفصاح الرقمي في الوقت الفعلي أو شبه الفعلي وأن تنشر علناً جميع التبرعات والقروض والإنفاق وأرشيفات الإعلانات للمرشحين والأحزاب السياسية. يجب على الدول أن تحد من التبرعات النقدية والمجهولة المصدر، وأن تجري التحريات اللازمة عن المانحين، وأن تسد الثغرات في إنفاق الأطراف الثالثة، وأن تمكن هيئات الرقابة المستقلة بولايات واضحة وصلاحيات فرض عقوبات. تعمل هذه التدابير على تفعيل المادة 7(3) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي.¹⁷

¹² شراكة العقود المفتوحة. "معيار بيانات العقود المفتوحة". تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2025. <https://standard.open-contracting.org>

¹³ شراكة العقود المفتوحة. "معيار بيانات العقود المفتوحة للبنية التحتية". تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2025.

¹⁴ Open Ownership. "خريطة الملكية المفتوحة: الإجراءات العالمية بشأن شفافية الملكية الفعلية". تم الوصول إليه في 23 أكتوبر 2025. <https://standard.open-contracting.org/infrastructure/latest/en>

¹⁵ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - القرار 8/10 - حماية المبلغين". تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2025. <https://www.openownership.org/en/map>

¹⁶ المنظمة العربية لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد. "المنتدى العربي الثاني لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد: التوصيات الختامية". بغداد، جمهورية العراق، 10-12 سبتمبر 2024. <https://www.unodc.org/corruption/en/cosp/conference/session10-resolutions.html#Res.10-8>

¹⁷ منظمة الشفافية الدولية. "شفافية تمويل المرشحين والأحزاب السياسية"، 2023. https://www.arabintegrity2024.org/_files/ugd/df6c23_ba8cd27cb4db41feb2d5866f4581e65d.pdf

¹⁸ منظمة الشفافية الدولية. "شفافية تمويل المرشحين والأحزاب السياسية"، 2023. <https://www.transparency.org/en/publications/transparency-of-funding-candidates-and-political-parties>

يجب على الشباب والمجموعات المدنية المشاركة في مراقبة تمويل الحملات الانتخابية، باستخدام الأدوات الرقمية واللوحات العامة لتتبع التبرعات والنفقات والحملات الانتخابية. يمكن أن يؤدي هذا الانخراط إلى كشف المخالفات وتعزيز المساءلة وزيادة الوعي العام بالتمويل السياسي والهياكل السياسية.

6. النزاهة في الشركات المملوكة للدولة والهيئات العامة

يجب على الدول مواءمة حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2024،¹⁸ مع التركيز على الفصل الواضح بين الملكية والتنظيم، ومجالس الإدارة المهنية المستقلة، وشفافية التقارير والإفصاح، ومعايير النزاهة والامتثال العالية، وحماية صغار المستثمرين.

7. استرداد الأصول وإعادة استخدامها اجتماعيًا بشكل شفاف

ينبغي على دول منطقة جنوب شمال أفريقيا تعزيز الأطر القانونية والتشغيلية لتتبع الأصول وتجميدها في وقت مبكر، وتنفيذ المصادرة غير القائمة على الإدانة مع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، وتعزيز التعاون الدولي، وضمان الإدارة الشفافة وإعادة الاستخدام المجدي اجتماعيًا للأصول المصادرة.²⁰¹⁹

8. التمويل المناخي ونزاهة الموارد الطبيعية

ينبغي على الدول أن تدمج ضوابط قوية لمكافحة الفساد في برامج المناخ والطاقة والبيئة، بما يتماشى مع المواد 5 و9 و12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التدابير الوقائية والمشتريات العامة الشفافة ومساءلة القطاع الخاص. ينبغي على الدول ضمان الشفافية في اختيار وإدارة مشاريع المناخ والبنية التحتية، وفرض الكشف عن الملكية الفعلية العامة على المرخص لهم والمقاولين، وتسهيل الرقابة المستقلة والمجتمعية على التنفيذ.^{21، 22} ينبغي على الدول أيضًا تعزيز الرقابة متعددة المستويات على تمويل المناخ من خلال المنصات الإقليمية، وإشراك المجتمع المدني والشباب في الرقابة، ونشر تقارير منتظمة عن الأثر المالي والاجتماعي، ووضع مؤشرات للنزاهة لتتبع المساءلة.

9. الرقمنة مع المساءلة الخوارزمية

ينبغي للدول أن تعتمد ضمانات للذكاء الاصطناعي (AI) واتخاذ القرارات الآلي في القطاع العام، بما في ذلك سجلات شفافة للخوارزميات العامة، وتقييمات الأثر، وإمكانية تفسير الخوارزميات، وآليات الانتصاف المتوافقة مع المبادئ الدولية للذكاء الاصطناعي. كما ينبغي للدول أن تعزز الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية الإقليمية للكشف المبكر عن مخاطر الفساد في البرامج العامة، بما في ذلك التمويل المناخي، مع ضمان ألا تعرض هذه الأدوات النشاط والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمراقبة غير مبررة أو مخاطر قانونية، وبالتالي حماية الفضاء المدني والثقة.

10. دمج المجتمع المدني والجمهور

¹⁸ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. "إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة 2024"، 2024. <https://doi.org/10.1787/18a24f43-en>.

¹⁹ شراكة العقود المفتوحة و COST – مبادرة شفافية البنية التحتية. "معايير العقود المفتوحة لبيانات البنية التحتية (OC4IDS)". تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2025. <https://standard.open-contracting.org/infrastructure/latest/en>.

²⁰ مبادرة STAR والبنك الدولي. "قاعدة بيانات مراقبة استرداد الأصول". تم الوصول إليه في 23 أكتوبر 2025. <https://star.worldbank.org/asset-recovery-watch-database>.

²¹ تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. "الاجتماع الإقليمي الثالث لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024: مكافحة الفساد البيئي"، 2024. <https://uncaccoalition.org/3rd-mena-regional-meeting-combating-environmental-corruption>.

²² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "مناخ الفساد: كيف يقف الفساد عائقاً أمام الاستجابة لتغير المناخ"، 2024. <https://www.unodc.org/unodc/frontpage/2024/June/the-corruption-climate-how-corruption-stands-in-the-way-of-the-response-to-climate-change.html>.

ينبغي للدول أن تعمل بنشاط على إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الإبدايع المشترك مع المجتمع المدني في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وإصلاحات القطاعات، بما في ذلك المنتديات الدائمة متعددة الأطراف، والمشاركة في الإشراف على المشتريات والبنية التحتية، والإبدايع المشترك للبيانات المفتوحة، وحماية الفضاء المدني. وينبغي أن تشمل الآليات المنظمات التي يقودها الشباب والنساء لتعزيز التنوع والمشاركة العامة المستدامة. ويجب أن يكون للمجتمع المدني حق الوصول إلى المعلومات، والقدرة على تقديم مذكرات صديق المحكمة ومدخلات موازية، والمشاركة بشكل هادف في جلسات الاستماع البرلمانية والمشاورات التنظيمية.

يجب توحيد المشاركة والشفافية في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (IRM)، بما في ذلك النشر في الوقت المناسب للتقارير القطرية الكاملة والتقييمات الذاتية، والمشاورات المفتوحة، وطلب تقديم مقترحات المجتمع المدني كجزء من الاستعراض القطري،²³ كما تم التأكيد عليه في البيان المشترك الصادر في 22 أغسطس 2025 عن الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. بحث البيان الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على حماية الفضاء المدني، وضمان مشاركة المجتمع المدني بشكل هادف على المستوى الوطني وفي آلية استعراض التنفيذ، ونشر وثائق الاستعراض الكاملة، والحفاظ على جدول زمني عام للاستعراضات.²⁴ كما يدعو إلى منح المنظمات غير الحكومية صفة المراقب في جميع هيئات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإلى عملية متابعة شاملة تتابع تنفيذ التوصيات.

دعوات للمثال للالتزامات السابقة

يتم تشجيع الدول الأطراف بشدة على تنفيذ الالتزامات التي تم تبنيها في COSP10 بشأن شفافية الملكية الفعلية وحماية المبلغين عن المخالفات وشفافية المشتريات العامة، وكذلك في الإعلان السياسي لـ UNGASS 2021، والإبلاغ عنها.²⁵ يجب أن تعترف الإصلاحات الوطنية رسميًا بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد يعززان بعضهما البعض،²⁶ ويتوافقان بشكل مباشر مع التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأن تتضمن خطط عمل محددة زمنياً ومؤشرات قابلة للقياس.²⁷

مرحلة أقوى وأكثر شفافية وشمولية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ندعو إلى أن تضمن المرحلة التالية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد النشر الافتراضي للتقارير القطرية الكاملة والتقييمات الذاتية، وتحديد جداول زمنية للاستعراض، ومشاركة المجتمع المدني الموحدة، وسجل عام

²³ تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. "التوصيات الرئيسية لجعل آلية الإبلاغ عن المخاطر أكثر فعالية في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، 2025. <https://uncaccoalition.org/wp-content/uploads/UNCAC-Coalition-E2%80%93Recommendations-for-the-IRM-next-phase.pdf>

²⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "بيان الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، 2025. <https://www.ohchr.org/sites/default/files/statements/20250822-stm-uncac-cop-sr-assembly.pdf>

²⁵ الجمعية العامة للأمم المتحدة. "الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد"، 2-4 يونيو 2021. تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2025. <https://ungass2021.unodc.org/ungass2021/en/political-declaration.html>

²⁶ إذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/59/6 الصادر في يوليو 2025، المعنون "الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان"، الذي أقر فيه المجلس بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع الفساد ومكافحته يتعاضدان، وأن التحسينات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد المحلي لها دور محوري في منع الفساد ومكافحته على جميع المستويات.

²⁷ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القرارات 6/10 و8/10 و9/10". تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2025.

<https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/COSP/session10-resolutions.html>

لإجراءات المتابعة، والمساعدة التقنية الموجهة.²⁸ لتعزيز التنسيق، ينبغي للدول الأطراف تعيين نقاط اتصال لمشاركة المجتمع المدني في آلية الاستعراض، بالاستناد إلى الممارسات الإقليمية الجيدة الناشئة.

وتتوافق هذه التدابير مع المادتين 10 و 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن الإبلاغ والمشاركة العامة، وآليات الاستعراض الدولي من قبل الأقران الأخرى، والتزامات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2021، مما يعزز مصداقية الاستعراضات وتوقيتها وملاءمتها للسياسات.²⁹

²⁸ ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. "التوصيات الرئيسية لجعل آلية الاستعراض الدولي أكثر فعالية في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، 2025. <https://uncaccoalition.org/wp-content/uploads/UNCAC-Coalition-E2%80%93Recommendations-for-the-IRM-next-phase.pdf>

²⁹ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "الدليل الفني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، 2009. https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/TechnicalGuide/09-84395_Ebook.pdf